يتجه ملف سد النهضة إلى مزيد من التعقيد، ففي حين تسرّع إثيوبيا خطواتها بتخطيها، أمس الاثنين، مستوى الملء الأول، مع تلويحها بالخيار العسكري لحماية السد، فإن السودان ومصر كانا يتشددان في موقفهما في ظل تقدّم الاتصالات بينهما، وتحديداً حول المفاوضات المتوقعة

سد النهضة
إثيوبيا تتحدى مصر والسودان

أديس أبابا تتخطى مستوى الملء الأول وتتأهب عسكرياً

القاهرة، الخرطوم ـ **العربي الجديد**

قبل انعقاد جلسة جديدة لمجلس الأمن الدولي، بعد غد الخميس، لبحث ملف سد النهضة، بدا أن إثيوبيا تتحدى مصر والسودان عبر تخطيها مستوى الملء الأول للسد، بالتوازي مع إرسال إشارات على أنها مستعدة للدفاع عسكرياً عن السد، وذلك على الرغم من تأكيد رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد أن بلاده «ليست لديها نيّة لإيذاء الآخرين». في المقابل، كان السودان يتشدد في موقفه، رافضاً الدخول في أي جولات تفاوض جديدة حول السد ما لم يتم الاتفاق على تغيير منهجية التفاوض بمنح دور أكبر للمراقبين والخبراء، فيما تسعى مصر لضمان ثبات الموقف السوداني بجانبها.

وفي جديد هذا الملف، كشفت مصادر فنية مصرية لـ«العربي الجديد»، أن إثيوبيا تخطت، أمس الاثنين، مستوى الملء الأول لسد النهضة، إذ أضيفت إلى بحيرة السد كمية تفوق 500 مليون متر مكعب من المياه في أربعة أيام فقط، ما يعني ارتفاع منسوب البحيرة إلى نحو 3 مليارات متر مكعب، وهو ما يعادل منسوبها في أغسطس/ آب الماضي في نهاية فترة الملء الأول.

وأوضحت المصادر أن أي كميات من المياه سيتم تخزينها حتى الـ22 من الشهر الحالي ستمثل إضافة إلى المستوى السابق تخزينه في نهاية الملء الأول، إذ تدل المؤشرات على صعوبة تخزين أكثر من 5 مليارات متر مكعب إضافية، ليصل المنسوب النهائي للملء الثاني إلى 10 مليارات متر مكعب تقريباً من المياه، أي ضعف ما تم تخزينه في الملء الأول، وأقل بنحو 3 مليارات متر مكعب مما كان الإثيوبيون يطمحون إليه في الملء الثاني، لكنه سيكفي المرحلة الأولى التجريبية لتوليد الكهرباء، والمقررة في الأسبوع الرابع من أغسطس/ آب المقبل.

وذكرت المصادر أنه لا صحة لما تردد عن بدء الملء الثاني هذا الأسبوع فقط، موضحة أن الملء مستمر منذ أسبوعين على الأقل، ولكن في الوقت ذاته ما زالت إثيوبيا تسمح بخروج مستوى الملء الأول للسد، بالتوازي مع إرسال إشارات على أنها مستعدة للدفاع عسكرياً عن السد، وذلك على الرغم من تأكيد رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد أن بلاده «ليست لديها نيّة لإيذاء الآخرين». في المقابل، كان السودان يتشدد في موقفه، رافضاً الدخول في أي جولات تفاوض جديدة حول السد ما لم يتم الاتفاق على تغيير منهجية التفاوض بمنح دور أكبر للمراقبين والخبراء، رافضاً مناقشة حصص المياه مع إثيوبيا خلال جولات التفاوض، وقال عباس، خلال لقائه أمس السفيرة الفرنسية في الخرطوم إيمانويل بلاتمان، إن المفاوضات يجب أن تكون على أساس الاتفاق الثلاثي الموقع في مارس/ آذار 2015، والذي ينص على ضرورة عدم الإضرار بمصالح دولتي المصب مصر والسودان.

وأشارت المصادر إلى أن البيانات المتوافرة من التنسيق المعلوماتي الأخير بين السودان وإثيوبيا، كشفت عن نيّة الأخيرة الاستمرار في تشغيل مضختي المياه عبر السد حتى نهاية فترة الملء الثاني بتدفق يصل إلى 50 مليون متر مكعب من المياه يومياً لكلا الفتحتين، وهي كمية ترى مصر والسودان أنها لا تفي باحتياجات دولتي المصب ولا تكافئ متوسط تصرفات النيل الأزرق. واستبعدت المصادر أن تقدم إثيوبيا حالياً تحت ضغط الشكاوى المقدمة ضدها في مجلس الأمن على غلق فتحتي المياه من السد لزيادة معدلات التخزين مع زيادة معدلات سقوط الأمطار لتعويض ما فات من موسم الفيضان والتباطؤ الذي كان يسود الأعمال في إبريل/ نيسان ومايو/ أيار الماضيين.

وذكرت المصادر أنه بعد انتهاء الملء الثاني، ستبدأ فترة مختلفة من التشغيل والتصرف في المياه لم تخبرها دولتا المصب من قبل، إذ ستبدأ إثيوبيا في استغلال المياه المخزنة في توليد الكهرباء، وفي الوقت نفسه سيسمح الممر الأوسط للسد بعد انتهاء المرحلة الحالية من التعلية بمرور ما يفيض عن مستوى البحيرة إلى وادي النيل. وتعليقاً على تصريحات وزير الري الإثيوبي سيليشي بيكيلي، أمس الأول، عن سير الأعمال في السد كما كان مخططاً لها، قالت المصادر إن بيكيلي يطلق هذه التصريحات للدعاية المحلية وإخفاء المشاكل التي يعاني منها السد، لأن حجم الأعمال تأثر بصورة كبيرة من التباطؤ الذي حدث بالتزامن مع أحداث العنف الأهلي في إقليم بني شنقول. قمز الذي يقام فيه السد منذ شهرين تقريباً، مقدّرة هذا التأثير بنحو 50 في المائة من حجم الأعمال التي كان مخططاً لها هذا الصيف. وأوضحت المصادر في هذا السياق أن تعلية المِلم الأوسط للسد لا يمكن أن تزيد في ظل زيادة كميات المياه المخزنة، بدلاً من 595 متراً كانت ستمكّن إثيوبيا من تخزين 13,5 مليار متر مكعب من المياه.

> أبي أحمد: لا نيّة لدينا لإيذاء الآخرين بل تحقيق التنمية
>
> وزير الري السوداني: المفاوضات تقتصر على الملء والتشغيل

وبموجب إعلان المبادئ محصورة في عملية الملء والتشغيل فقط وذلك خلال ما يقارب 10 سنوات، متهماً إثيوبيا بتغيير موقفها في شهر يوليو/ تموز 2020 وبدأت تتحدث بصورة واضحة، باعتبار أن المفاوضات خاصة بالملء والتشغيل، مشيراً إلى أن قضية سد النهضة أصبحت قضية سياسية أكثر من كونها فنية، وحذر من تحوّل فوائد سد النهضة إلى أضرار وكوارث تقع على السودان إذا لم يتم توقيع اتفاق قانوني، نافياً أن يكون مقترح السودان الخاص بالوساطة الرباعية بديلاً للاتحاد الأفريقي. ودعا السفيرة الفرنسية لممارسة الضغوط الخارجية على إثيوبيا حتى لا يتم الملء من جانب واحد، وكي تعود إثيوبيا إلى المفاوضات.

في السياق، توجهت زيرة الخارجية السودانية مريم الصادق المهدي، أمس، إلى نيويورك للمشاركة في جلسة مجلس الأمن، حيث ستطالب بضرورة إشراك الشركاء الدوليين في المفاوضات التي يقودها الاتحاد الأفريقي، وفق وزارة الخارجية السودانية.

وعلى الجانب التفاوضي، كشفت مصادر دبلوماسية مصرية لـ«العربي الجديد»، عن تطور في الاتصالات غير المباشرة بين القاهرة والخرطوم من جهة، وأديس أبابا من جهة أخرى، عبر وسطاء دوليين وعرب، تطرّقت إلى مسألة الجدول الزمني للمفاوضات في حال استئنافها مباشرة بعد جلسة مجلس الأمن، الخميس. وتفضّل القاهرة أن يتم التوقيع على نحو عاجل على الجزء الأول من الاتفاق، والخاص بقواعد الملء فقط، وعدم الإرجاء إلى الخريف المقبل، بينما تظهر الخرطوم مرونة أكبر بقبولها بتوقيع الاتفاق خلال 4 أشهر، مع تحديد 6 أشهر فقط لمرحلة التفاوض التالية. أما إثيوبيا فما زالت متمسكة بعدم فصل شروط الملء الأولى عن الاتفاق مقتصرة على الملء العاجل في العامين الحالي والمقبل فقط. وأضافت المصادر أن مصر تتحرك حالياً في اتجاهات عدة لضمان ثبات الموقف السوداني بجانبها خلال جلسة مجلس الأمن وما بعدها وعدم قبول الخرطوم العودة السريعة للتفاوض من دون ضمانات دولية صريحة، وكذلك لضمان إشراك اكبر عدد من الدول في مجموعة الوساطة للدفع بالمفاوضات وضمان جدية جميع الأطراف، مشيرة إلى تفضيل مصر أن يكون لتلك الدول دور أكبر من مجرد المراقبة وفق بروتوكول مكتوب. ولتحقيق هدف تثبيت موقف السودان، ترسل مصر، اليوم، إلى مطار الخرطوم 4 طائرات تحمل على متنها 18 طناً من الأدوية ومواد التخدير ومستلزمات المستشفيات.

يحظى الموقف الإثيوبي من السد بدعم شعبي داخلي (الأناضول)

للحديث تتمة...

اليمن... مهرجان أزمات

زكريا الكمالي

لا ينوي تجار الحروب في اليمن إعتاق الشعب من جحيم الأزمة الممتدة منذ 6 سنوات ونصف السنة. وبدلاً من تهيئة الأجواء لاستقبال المبعوث الأممي الرابع، السويدي هانس غروندبرغ، الذي أفادت معلومات باختياره للمنصب من قبل الأمم المتحدة، شرعوا في اختلاق أزمات قاتلة. يتعامل أطراف النزاع اليمني مع الأزمة الحالية كما لو أنها شيء نادر. وحتى يتم المحافظة عليها من الانقراض والتلاشي، في ظل الجهود الدولية الرامية إلى طيّ صفحتها، كان لا بد من تدشين المهرجان السنوي للأزمات، والإعلان عن جوائز مغرية للناجين.

من الواضح أن مشاهدة الشعب يكتوي بنيران الأزمة، تشكل مصدر سعادة لأمراء الحرب، وإلا فما هو التفسير لترجمة الحوثيين دعوات وقف إطلاق النار بمأرب، بالبحث عن أهداف جديدة في أبين أو الوديعة؟ وإذا كانت المحاولات التي يقوم بها «المجلس الانتقالي» في عدن لابتلاع مؤسسات الدولة هي ثمار تفاهمات جرت في الرياض على التهدئة الشاملة، فما هو التصعيد في قاموسهم؟

في مأرب، عجزت مليشيات الحوثيين عن تحقيق أي اختراق ميداني. وحتى لا تشعر بالخزي أمام أنصارها، لجأت إلى تحقيق انتصارات معنوية، بشن هجمات صاروخية سقط بسببها أطفال، ونزحت عشرات الأسر من تجمعاتها، للمرة الرابعة هذا العام، وفقاً لنظمة الهجرة الدولية. وفي عدن، وبعد أن كانت طلائع حكومة المحاصصة بدأت بالوصول لممارسة مهامها، بعد 3 أشهر من التهجير القسري، تمهيداً لعودة رئيس الحكومة معين عبد الملك، ذهب «المجلس الانتقالي» للسيطرة على المؤسسات الحكومية الإعلامية والاقتصادية، وتنفيذ خطوات لن يجني من ورائها مكاسب عظيمة، بقدر ما يعقّد الأمور المعقدة أساساً. وبالتوازي مع إصرار الحوثيين على تعميق الأزمة الإنسانية شمالاً، بدأت حكومة المحاصصة بالتصدع، بعد احتدام التراشق الإعلامي، للمرة الأولى منذ تشكيلها قبل أكثر من 6 أشهر. وما بين أزمات الطيران المُسّير والبيانات الملغومة والتحشيد العسكري على الأرض، يقع المواطن فريسة لأزمة اقتصادية طاحنة لا أحد يكترث لها. يأمل الشارع اليمني من ضمائر أطراف النزاع أن تصحو وتلتفت للكارثة الاقتصادية، لكنه تعويل خاطئ، كونهم لا يدركون أن ما يجري من انهيار هو من صنيعة هذه الأطراف، التي تستخدم معاناة الناس والورقة الاقتصادية مادة للتركيع.

شرق غرب

تحفظ على أفكار مصرية
الدبيبة سراً في القاهرة

على الرغم من أن رئيس الحكومة الليبية عبد الحميد الدبيبة، أكد في زيارة غير معلنة للقاهرة في 30 يونيو، على الشراكة مع مصر، غير أنه غاب عن افتتاح قاعدة 3 يوليو بسبب تباينات بالرؤى

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر مصرية خاصة لـ«العربي الجديد» أن رئيس الحكومة الليبية عبد الحميد الدبيبة، زار القاهرة في الثلاثين من يونيو/ حزيران الماضي لفترة قصيرة، لم يعلن عنها، استمرت لساعات، والتقى خلالها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ورئيس جهاز المخابرات العامة اللواء عباس كامل. وقال مصدر مصري رسمي، إنه في الثلاثين من يونيو الماضي، قطع السيسي برنامجاً كان معداً سلفاً لتدشين مبادرة «حياة كريمة»، لتطوير الريف المصري، والذي كان مقرراً أن تتخلله مجموعة موسعة من الافتتاحات، والإجراءات، قبل أن يقطع الرئيس المصري ذلك البرنامج بعد ساعتين فقط من بدايته، بدعوى أمر طارئ، و«اتضح بعد ذلك أن الأمر كان بسبب زيارة للدبيبة»، بحسب المصدر.

وقالت المصادر التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، إنه كان مقرراً، قبل تلك الزيارة، حضور الدبيبة افتتاح قاعدة 3 يوليو البحرية التي دشنها الرئيس المصري السبت الماضي، بحضور رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي، وولي عهد أبوظبي محمد بن زايد.

إلا أن تباينات في وجهات النظر مع القاهرة ومع زعيم مليشيات شرق ليبيا اللواء المتقاعد خليفة حفتر، بسبب وساطة تقوم بها مصر بين حفتر والدبيبة للتوافق حول تسمية وزير الدفاع في حكومة الوحدة الوطنية، وكذلك إقرار الموازنة العامة المعطلة في مجلس النواب الليبي حتى الآن، وتوحيد المؤسسة العسكرية الليبية، أدت إلى غياب الدبيبة واعتذاره عن الحضور، بعد توجيه الدعوة بشكل رسمي له من قبل القيادة المصرية، وفق المصادر.

وأشارت المصادر، إلى أنه كان من المقرر حضور كل من حفتر والدبيبة حفل تدشين القاعدة البحرية المصرية في منطقة جرجوب على الحدود مع ليبيا، وكان حفتر، بحسب المصادر، قد زار القاهرة قبل وصول الدبيبة بيومين، والتقى رئيس المخابرات اللواء عباس كامل، وطرح مجموعة من الأمور التي يبدو أنها لم تلقَ قبولاً من الدبيبة عند عرضها عليه خلال زيارة القاهرة.

وأشارت المصادر إلى أن الدبيبة يتمسك بحل حزمة نقاط الخلاف دفعة واحدة وربطها ببعضها، في إشارة إلى تمرير الموازنة العامة، والتوافق على اسم وزير الدفاع، وتوحيد المؤسسة العسكرية، وفتح الطريق الساحلي، في حين يرفض حفتر ذلك، ويطالب بالتعامل مع كل ملف على حدة. ويريد حفتر أن يكون تمرير الموازنة والبدء في مشاورات بشأن توحيد المؤسسة العسكرية، مرهوناً بإعلان الدبيبة تحمّله ديون «قوات شرق ليبيا» كاملة، والتي تُقدّر بمئات الملايين من الدولارات، بحسب المصادر، التي لفتت في الوقت ذاته إلى أن الدبيبة لا يعترض على تحمّل الحكومة لتلك الديون، ولكن يشترط أن يكون ذلك مقابل حل شامل وحقيقي للخلافات بين الشرق والغرب.

وأوضحت المصادر أن هناك توافقاً بين مكوّنات غرب ليبيا على تسمية اللواء أسامة الجويلي قائد المنطقة الغربية في ليبيا، رئيساً للأركان، بعد تسمية وزير جديد للدفاع، وهو الأمر الذي ما زال محل خلاف، إذ يتولى الدبيبة راهناً مهام وزير الدفاع إلى جانب رئاسة الحكومة. وأشارت المصادر إلى أن لقاء الدبيبة بالمسؤولين المصريين، تضمّن رسائل خاصة بشأن التواجد التركي في ليبيا، ومدى تأثيره على المصالح المصرية، ونقل الدبيبة للمصريين عدم وجود أي اتفاق بين أنقرة وطرابلس على المساس بالدور المصري المرتقب في ليبيا، في ما يخص إعادة الإعمار، والتطلعات المصرية في ليبيا، مؤكداً أن هناك توافقاً ليبياً على الشراكة مع مصر خلال الفترة المقبلة.

وكان الدبيبة قد رفض أخيراً دعوة وجّهها له رئيس المجلس الرئاسي الليبي، محمد المنفي، لحضور اجتماع تشاوري، للبحث في مسألة تسمية وزير للدفاع.

وتعد وزارة الدفاع من بين أهم الوزارات السيادية في ليبيا نظراً للميزانية الكبيرة المخصصة لها سنوياً، ولمهامها في إبرام اتفاقيات دفاعية مع الدول، إضافة إلى مسؤوليتها عن جميع الإدارات العسكرية في الجيش الليبي.

> الدبيبة يتمسك بحل نقاط الخلاف الليبية دفعة واحدة

بينت وبوتين يتفقان على لقاء قريب

ذكرت إذاعة الجيش الإسرائيلي، أمس الإثنين، أن رئيس الوزراء نفتالي بينت (الصورة) أجرى اتصالاً بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين، مؤكدة اتفاقهما على لقاء قريب. في المقابل، ذكرت الإذاعة العبرية الرسمية «كان» أن بينت وبوتين بحثا قضايا أمنية وسياسية، من دون تحديد طابعها. مع العلم أن الأوضاع في سورية ودور موسكو في منح تل أبيب هامش حرية مطلقًا للعمل عسكريًا هناك، كان دائماً أحد أهم مسوغات اللقاءات والاتصالات التي أجراها رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو مع بوتين.

(العربي الجديد)

الجامعة العربية تأسف لفشل الاتفاق الليبي

أعربت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، أمس الإثنين، عن أسفها لعدم تمكن ملتقى الحوار السياسي الليبي من التوصل إلى اتفاق بشأن القاعدة الدستورية، التي يُفترض أن تُعد على أساسها الانتخابات المقررة في 24 ديسمبر/كانون الأول المقبل. ودعا مصدر مسؤول بالأمانة إلى «ضرورة تحلي جميع الأطراف بروح التوافق من أجل تذليل العقبات وتجاوزها، من أجل عقد الانتخابات في موعدها».

(العربي الجديد)

العراق: استهداف قاعدة عين الأسد بالصواريخ

أفادت مصادر أمنية عراقية، أمس الإثنين، باستهداف قاعدة عين الأسد في محافظة الأنبار، غربي العراق، بصواريخ من طراز «كاتيوشا». وكشفت أن احد الصواريخ سقط داخل القاعدة، مبينة أن أعمدة الدخان شوهدت وهي تتصاعد من القاعدة، إلا أن حجم الخسائر والأضرار لم يعرف بعد». لكن التحالف الدولي ذكر في بيان أنه لا توجد إصابات بالهجوم الذي نفذ بثلاثة صواريخ سقطت بمحيط القاعدة.

(العربي الجديد)

مواجهات بين قوات تركية و«العمال الكردستاني»

اندلعت المواجهات بين قوات تركية خاصة ومسلحي حزب «العمال الكردستاني»، داخل بلدة كاني ماسي في محافظة دهوك العراقية، مساء أول من أمس الأحد. ونقلت وسائل إعلام عراقية كردية عن مصادر أمنية لم تسمّها تأكيدها أن الطيران التابع للجيش التركي قصف مواقع «الكردستاني» بقوة، ملحقاً فيها أضراراً.

(العربي الجديد)

بريطانيا: في قلب لبنان شيء عفن

شنّ رئيس بعثة السفارة البريطانية في لبنان مارتن لنغدن (الصورة)، أمس الإثنين، هجوماً غير مسبوق بحدّة عباراته على المسؤولين اللبنانيين ربطاً

بطريقة تعاطيهم مع انفجار مرفأ بيروت، والملف الحكومي، والأزمات الاقتصادية المعيشية. ووجّه انتقاداً مباشراً للنظام اللبناني الذي يهدف على حدّ تعبيره إلى «موازنة مصالح الفئات المتنافسة ونتائج اللعبة»، معتبراً أن «في قلب لبنان شيئاً عفنا»، كما توقّف عند حركة «حزب الله» باعتباره «يعمل بحرية من دون حسيب إلا نفسه».

(العربي الجديد)

59 سنة على استقلال الجزائر: مماطلة فرنسية بـ«ملفات الذاكرة»

> لم تحقق المفاوضات بين الجزائر وفرنسا بشأن «ملفات الذاكرة» اختراقاً سوى بملف واحد هو استعادة عدد من جماجم قادة المقاومة، فيما تماطل باريس في قضايا التفجيرات النووية، والأرشيف والمفقودين

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

تستعيد الجزائر هذه الأيام نشوة الاحتفالات بعيد الاستقلال الـ59، بعد ثورة تحرير أجبرت الاحتلال الفرنسي على الاعتراف بحق الشعب في تقرير مصيره ونيل استقلاله في الخامس من يوليو/تموز 1962. لكن هذا الاستقلال، وإن حقق خروجاً للاستعمار، إلا أن جملة من الملفات والقضايا ما زالت عالقة بين الجزائر وفرنسا، ولم تُسوَّ على الرغم من مرور نحو ستة عقود، وما زالت المفاوضات بشأنها تسير بشكل بطيء، وسط مماطلة فرنسية مستمرة، وضعف في الضغط الجزائري نتيجة إكراهات سياسية واقتصادية داخلية.

وأعلنت الحكومة الجزائرية، أول من أمس، فشل المفاوضات مع فرنسا بشأن ملف التفجيرات النووية التي نفذتها في الصحراء الجزائرية منذ 1956. وقال وزير المجاهدين (قدماء محاربي الثورة) الطيب زيتوني، في حوار بثته وكالة الأنباء الرسمية، إن فرنسا رفضت تسليم الجزائر الخرائط الخاصة بهذه التفجيرات، والتي قد تسمح بتحديد مناطق دفن النفايات الملوثة، على الرغم من المطالبات المستمرة للرئيس عبد المجيد تبون لباريس بتحمل مسؤولياتها في تنظيف مواقع التفجيرات والتكفل بالضحايا. وأشار إلى أن السلطات الفرنسية ما زالت تصر على إبقاء ملف التجارب النووية في الصحراء الجزائرية سرية، بالرغم من المحاولات العديدة للحقوقيين وجمعيات ضحايا التجارب النووية الفرنسية في الجزائر التي سعت إلى فتح الأرشيف باعتباره ملكاً للبلدين، على الأقل لتحديد مواقع ومجال التجارب وطاقاتها التفجيرية الحقيقية.

وترى الجزائر أن التفجيرات النووية في الصحراء تعد من الأدلة الدامغة على الجرائم المقترفة، إذ لا تزال إشعاعاتها تؤثر على الإنسان والبيئة، وما زال المئات من المواليد الجدد في المنطقة يولدون بتشوهات خلقية، بالإضافة إلى تصاعد أعداد مرضى السرطان. وبرأي الحكومة الجزائرية فإن باريس ضمنت، في قانون يعرف باسم مورغان» صدر في يوليو 2010 ويتعلق بتعويض ضحايا التفجيرات النووية، شروطاً تعجيزية تستهدف منع الجزائريين المتضررين من الحصول على أي تعويض، على الرغم من أن التجارب النووية ما زالت تسبب أمراضاً سرطانية وتشوهات جسدية. ولم تحقق المفاوضات بين البلدين في قضية استعادة الأرشيف الجزائري، الذي قامت القوات الفرنسية بنقله إلى باريس عشية الاستقلال أو قبل ذلك، أي تقدم، بسبب تعقيدات فرنسية. فغيما تصر السلطات الجزائرية على استعادته كاملاً، سارعت باريس إلى سن قوانين تعقد أية إمكانية لتسليمه إلى الجزائر. وتطالب الجزائر السلطات الفرنسية بالكشف عن تفاصيل ملف ثالث، هو المفقودين خلال ثورة التحرير الوطني. وأحصت الحكومة الجزائرية أكثر من 2000 قتيل لا يعرف مكان دفنهم حتى الآن، أبرزهم الشيخ العربي التبسي، أحد أبرز المراجع الدينية وشيوخ جمعية العلماء المسلمين خلال فترة الاستعمار، فيما أقرت السلطات الفرنسية مؤخراً بمسؤوليتها عن اغتيال المحامي علي بومنجل، بعد نحو ستة عقود من الإنكار.

ويأتي في مقام رابع ملف بالغ الحساسية، يتعلق بسعي الجزائر لاستعادة نحو 500 من جماجم المقاومين وبقايا رفات قادة زعماء المقاومة الشعبية، الذين نكلت بهم فرنسا ونقلتهم إلى أراضيها، وبعضها عرض في المتاحف الخاصة، وخاصة بالمتحف الوطني للتاريخ الطبيعي بباريس. ويمكن اعتبار هذا الملف من أكثر القضايا التي عرفت تقدماً في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، إذ تم في يوليو 2020 استرجاع 39 من جماجم قادة المقاومة الجزائرية. وتعهد تبون، في حوارات صحافية أجراها عقب ذلك، بالإصرار على مواصلة استرجاع جماجم قتلى المقاومة الشعبية، حيث تجري لجنة علمية مشتركة، عمليات لتحديد هوية ما تبقى من الرفات.

وتسعى الجزائر إلى طرح قضية الأموال والوثائق التاريخية الثمينة التي سرقت من أراضيها، وكذا قضية المهجرين في قضية البلديونا وغويانا وغيرها من المستعمرات الفرنسية وما ترتب عنها. وكانت فرنسا قامت بنفي وترحيل العشرات إلى هذه الجزر، لكن الأجيال الجديدة تحاول إحياء العلاقة والروابط العائلية في الجزائر، وتفرض الجزائر وضع ملفات الذاكرة رهينة سياقات سياسية، أو تجزئتها إلى مراحل أو محطات دون أخرى، من فترة الاحتلال الفرنسي، والذي يمتد من 1830 إلى 5 يوليو 1962، باعتبار أن جرائم الاستعمار الفرنسي ضد الإنسانية، ولا تسقط بالتقادم، وبعضها لا تزال آثاره قائمة، مثل التفجيرات النووية في الجنوب وملف المفقودين، والضحايا المشوهين جراء قنابل «النابالم»، وكذا مخلفات خطي «شال» و«موريس» المكهربين اللذين أقامتهما فرنسا منتصف خمسينيات القرن الماضي لخنق الثورة، وزرعت حولهما الآلاف من الألغام التي ما زالت تقتل الجزائريين حتى الآن.

استردت الجزائر 39 من جماجم قادة المقاومة (رياض كرامدي/فرانس برس)

تدشين نصب للمقاومين

دشّن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون (الصورة)، أمس الاثنين، نصباً تذكارياً يخلد آلاف المقاومين الذين نفتهم فرنسا إلى خارج الجزائر خلال استعمارها للبلاد. والنصب الذي دشنه تبون، بحضور مسؤولين محليين وعسكريين كبار، عبارة عن جدارية وضعت وسط العاصمة. وحملت الجدارية صورة منحوتة لحشد من المقاومين الجزائريين وهم يساقون الى سفينة فرنسية تمهيدا لنفيهم، وسوط جلاد من جنود فرنسا يدفعهم للركوب فيها.

التي نجحت السلطات فيها بتنظيم رحلات لهم لزيارة أماكن في البلاد، تمثل جذور عائلاتهم.

وعلى الرغم من بعض التطورات اللافتة في العلاقات بين الجزائر وباريس، وسعي الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لتطوير مواقفه من العلاقة مع الجزائر ومعالجة ملفات الذاكرة، وإقدامه على بعض الخطوات، بينها الإقرار بمسؤولية فرنسا في مقتل المناضلين موريس أودان والمحامي علي بومنجل، إلا أن مسار المفاوضات بين البلدين في هذا السياق يصطدم بصعوبات، بسبب ما تعتقد الجزائر أنه تأثير وضغوط لجماعات ودوائر لها موقف عدائي ضدها. ويعتقد الخبراء في قضايا التاريخ أن المسافة ما زالت متباعدة في الموقف والتصورات بين الجزائر وفرنسا، لمعالجة ملفات الذاكرة، خاصة إذا أضيفت إليها الحسابات السياسية. وقال أستاذ التاريخ في جامعة خميس مليانة غربي العاصمة الجزائرية أحمد بن بعزر، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إنه «على المستوى المبدئي والعام يبدو أن الموقف الرسمي الجزائري، في ما يتعلق بملفات الذاكرة العالقة بين الجزائر وفرنسا، أكثر وضوحاً. على الأقل هذا ما تؤشر إليه التصريحات التي تصدر عن الجهات الرسمية، أو الدوائر المقربة منها. لكن المساحة التي تكثر فيها علامات الاستفهام هي الخطوات الإجرائية العملية. من الجهة الفرنسية، فإن تكليف ماكرون للمؤرخ الفرنسي بنيامين ستورا بتقديم تصور حول الموضوع، مرفقاً بالتوصيات المطلوبة، ونشر هذا التقرير لاحقاً، يبدو كخطوة عملية في هذا الاتجاه، على أساس أن توازيها، أو تعقبها، خطوة مماثلة من طرف الحكومة الجزائرية، الأمر الذي لم يحدث حتى الآن، وهو ما يفرض الكثير من علامات الاستفهام». واعتبر أن التصريحات التي قدمها المكلف بملف الذاكرة من طرف الرئاسة الجزائرية عبد المجيد شيخي، والتي أقر فيها بعدم وجود تفاعل جدي في الملف، «لا تؤشر على أجوبة صريحة، وهذا يفرض طرح مجموعة أسئلة، عما إذا كان الأمر يتعلق بتحفظ رسمي جزائري على منهجية تناول هذا الملف أصلاً، أم أن للأمر علاقة بتداخل بين ملف الذاكرة وملفات أخرى ذات أبعاد استراتيجية وسياسية واقتصادية ما زالت عالقة بين الطرفين؟ وهي أسئلة قد يكون الزمن ضرورياً لمعرفة ملامح أجوبتها».

تقرير

بعد عام على اغتيال الباحث والخبير الأمني هشام الهاشمي، لم تعلن السلطات العراقية رسمياً عن نتائج التحقيقات ولا عن منفّذي الجريمة، مع العلم أنها سبق أن تحدثت عن تعرّف قوات الأمن إلى القتلة. ويرى البعض أن الحكومة تملك الإمكانيات لتوقيفهم لكن تنقصها الإرادة

من تشييع الهاشمي في يوليو 2020 (Getty)

لا إرادة لاعتقال المجرم

عام على اغتيال هشام الهاشمي

بغداد ـ **زيد سالم**

يوافق اليوم 6 تموز/ يوليو، مرور عام كامل على حادثة اغتيال الباحث والخبير الأمني العراقي هشام الهاشمي في هجوم مسلح قرب منزله في حي زيونة ببغداد، بعد خروجه من مقابلة تلفزيونية انتقد فيها أنشطة الجماعات المسلحة المسؤولة عن إطلاق الصواريخ ومهاجمة البعثات الدبلوماسية في المنطقة الخضراء ببغداد، واصفاً إياها بـ«قوى اللادولة».

شكلت الجريمة يومها صدمة لدى الأوساط الأكاديمية والسياسية والشعبية العراقية وحتى الدولية على حدّ سواء، من دون التوصل إلى الجناة أو الكشف عنهم. وعلى الرغم من وضع الأمن العراقي يده على أكثر من تصوير حيّ من كاميرات المراقبة لمنزل الهاشمي والمنازل القريبة منها والأزقة والشوارع التي مرّ منها القتلة، لكن من دون نتائج، علماً أن رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، وهو صديق شخصي للهاشمي، أعلن التوصل إلى خيوط تتعلق بالجريمة، لكن لا شيء واضحاً على أرض الواقع.

وكان آخر تعليق من حكومة الكاظمي بشأن الحادثة، هو ما صدر عن المتحدث السابق باسم رئيس الوزراء أحمد ملا طلال، في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، حين قال إن «قوات الأمن تعرفت إلى قتلة الهاشمي من خلال ضبط دراجتين ناريتين في منطقة بالعاصمة بغداد»، كاشفاً عن «التعرف إلى شخصين كانا يستقلان إحدى الدراجتين في عملية الاغتيال». وأضاف «تبين لاحقاً أنه تم تهريب هؤلاء الأشخاص إلى خارج العراق من قبل بعض الجهات». ولم يصدر أي توضيح من الحكومة حول عملية التهريب، ما دفع شخصيات سياسية لإبداء خشيتها من محاولة تذويب الملف كغيره من الملفات التي تتهم بتنفيذها أطراف من الميليشيات المسلحة الموالية لإيران.

وقبل فترة وجيزة، وفي لقاء تلفزيوني، ذكر رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي أنه زار أسرة الهاشمي والتقى بزوجته، التي تطالب باللجوء السياسي إلى أي دولة، لأن أطفالها شاهدوا والدهم مضرجاً بدمه عند مقتله، وباتوا يشعرون بالخوف وعدم الأمان، ولم يستطيعوا لحد الآن أن ينسوا مشهد قتل والدهم. وأشار علاوي إلى أنه «تواصل مع عدد من السفارات الأجنبية من أجل القبول بلجوء أسرة الهاشمي في أحد البلدان الأوروبية، لإنقاذ الوضع النفسي لأطفال الفقيد». وفتح تعليق علاوي باب النقاش عن مصير تعهدات الكاظمي التي كان قد أطلقها في أكثر من مكان ومناسبة وأنه سيشرف بنفسه على عملية التحقيق، بعدما أمر بتسخير كلّ الإمكانيات للكشف عن أي خيوط توصل إلى المجرمين أو الجهة المتورطة بالجريمة.

وحول تطور التحقيقات، يكشف حارث الهاشمي، شقيق هشام، لـ«العربي الجديد»، أن «أسرة المغدور لا تزال تنتظر نتائج التحقيقات التي تأخرت كثيراً، رغم أن هناك بعض الأطراف الحكومية والقضائية كانت قد وعدت بأن عملية التحقيق لن تأخذ وقتاً طويلاً، نظراً للتنسيق العالي بين الأجهزة الأمنية». ويشير إلى عدم معرفته «بأي تطورات عن التحقيق، حتى أن إخوته لا يعرفون شيئاً عن تطورات التحقيقات وإلى أين وصلت القوات الأمنية والقضاء العراقي في الملف». وبدا شقيق الهاشمي حذراً جداً في حديثه ولم يجب عن كثير من الأسئلة. وحيال شكوك العائلة، يؤكد مصدر أمني رفيع من وزارة الداخلية أن «التحقيقات التي أجريت للتعرف إلى قتلة الهاشمي، كانت مشتركة من قبل جهاز المخابرات ولجان تحقيقية من وزارة الداخلية ووكالة الاستخبارات وجهاز الأمن الوطني. وقد حاولت (مديرية أمن الحشد الشعبي) الدخول ضمن فريق التحقيق إلا أن مصطفى الكاظمي رفض ذلك». ويكشف في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الملف الخاص بالتحقيقات أنجز بالكامل وتمّ تحويله إلى مكتب رئيس الحكومة، وكان من المفترض أن تتم مناقشته بين الكاظمي والقضاء العراقي، لكن لا أحد يعرف شيئاً عن مصير الملف بعد تسليمه». ويستفيض بالقول إن «الملف كشف عن هوية المتورطين بالجريمة، وجميعهم ينتمون إلى فصيل مسلح منضوٍ ضمن (الحشد الشعبي)، وبحسب التحقيقات فقد كان القتلة ثلاثة شبّان، وقد هرب أحدهم إلى إيران فعلاً عبر منفذ بري».

من جهته، يرى سكرتير الحزب الشيوعي العراقي رائد فهمي أن «ملف التحقيق بمقتل هشام الهاشمي مرتبط بشكل أو بآخر بملف قتلة المتظاهرين والناشطين العراقيين منذ اندلاع انتفاضة أكتوبر/ تشرين الأول 2019، لأن القَتَلة عملوا في سبيل إسكات كل الأصوات الوطنية عبر تصفيتها الجسدية، كونهم غير قادرين على مواجهة الفكر بالفكر، لذلك يلجأون إلى أساليب القنص والأسلحة الكاتمة للصوت». ويوضح في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «ملف الهاشمي وغيره من الملفات التي من المفترض أن تكون جنائية، لا تزال أسيرة الضغوط السياسية والتهديدات، بالتالي قد نشهد تأخراً بإعلان النتائج أو تعمد السلطات العراقية تذويب هذا الملفات، عبر اختلاق مشاكل جديدة وأزمات، ولكن مثل هذه القضايا لا تسقط بالتقادم، وياتت للشعب العراقي ذاكرة لا تسامح القتلة ولا تغفر لهم».

وحيال هذه التطورات، يشير النائب رعد الدهلكي إلى أن «الحكومة العراقية تعرف الجهات التي تقف خلف أغلب عمليات الاغتيال والخطف والتهديد وعمليات القصف الصاروخي، لكنها تخشى من كشف هويتها بسبب نفوذ تلك الجهات القوي في مؤسسات الدولة العراقية». ويقول في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «الحكومة تملك الإمكانيات للنيل من القتلة والجهات التي تقف خلفهم، سواء كانت داخلية أم خارجية، لكن يبدو أنها لا تملك الإرادة لكشفهم ومعاقبتهم، لأن ذلك سينعكس عليها سلباً وتعتبره الجهات التي تدعم المجرمين أنه استهداف لها».

ويتفق الباحث السياسي غيث التميمي، وهو أحد أصدقاء الهاشمي، مع تعليق الدهلكي، مشدّداً في حديثٍ مع «العربي الجديد»، على أن «الكاظمي يعرف كل حيثيات القضية، والجهات التي دفعت القَتَلة للتخلص من هشام الهاشمي بهذه الطريقة الإجرامية، لكنه غير قادر على فتح الملف والكشف عن أسمائهم وصورهم، لأن ذلك قد يودي بحكومته».

ويؤكد أن «أسباب قتل هشام الهاشمي كثيرة بالنسبة لوجهة نظر الميليشيات الولائية، وأبرزها أن المغدور كان قد كشف للمرة الأولى عن وجه القيادي في مليشيا (كتائب حزب الله) حسين مونس، المعروف باسم (أبو علي العسكري)، على تويتر. وهو ما دفع الميليشيا إلى تهديده لأكثر من مرة بالتصفية».

ينتمي المتورطون إلى فصيل مسلح منضوٍ ضمن «الحشد الشعبي»

الحكومة تعرف الجهات التي تقف خلف أغلب عمليات الاغتيال

سيرة أمنية

كان هشام الهاشمي من الخبراء العراقيين الملمّين في مجال الجماعات المسلحة، خصوصاً الجماعات المرتبطة بتنظيمي «القاعدة» و«داعش»، وسبق أن اعتُقل أيام الرئيس الراحل صدام حسين في تسعينيات القرن الماضي، وأُطلق سراحه عام 2002، قبل الغزو الأميركي للعراق بعام.

الحدث

القوات اليمنية تمهد الطريق لمعركة استرداد البيضاء

انتقلت القوات اليمنية، مدعومة بعقا تلي قبائل، الى الهجوم الواسع ضد الحوثيين، في محاولة لتهديد مناطق سيطرتهم في البيضاء

اسعد سليمان

في الوقت الذي كان فيه الحوثيون يرمون ثقلهم لإسقاط مأرب، عبر نقل قوات من محافظات أخرى إليها، تعرضوا إلى ضربة قوية، مع سيطرة القوات اليمنية على مديرية الزاهر في محافظة البيضاء، وذلك بعد تحول لافت في موقف قبائل يافع، التي دخلت المعركة ضد الحوثيين. وتمكنت قوات الجيش اليمني، مدعومة من «قوات العمالقة» وفصائل مسلحة، بينها «قوات الحزام الأمني» في يافع، وبإسناد من قبائل البيضاء (آل حميقان تحديداً)، ومن مقاتلي قبائل يافع، أمس الإثنين، من تحرير كامل مديرية الزاهر في محافظة البيضاء وسط اليمن، في عملية عسكرية بدأت أمس الأول ضد جماعة الحوثيين، وأطلق عليها «النجم الثاقب». وقال القيادي القبلي الميداني عبد الرحمن البيضاني، لـ«العربي الجديد»، إن «مقاومة البيضاء» والجيش الوطني، بدعم وإسناد كبير من قبائل يافع و«قوات حزام يافع»، بالإضافة إلى «قوات العمالقة»، بسطا سيطرتهما على كامل مديرية الزاهر، ويتجهان نحو تحرير مدينة البيضاء، مركز المحافظة التي تحمل الاسم نفسه. وأشار إلى أن ذلك يتزامن مع عمليات عسكرية انطلقت من حدود محافظة شبوة، فضلاً عن حدود محافظة مأرب، لتحرير محافظة البيضاء من جهات عدة.

وأوضح البيضاني أن القوات المشتركة الآتية من يافع، وتلك التي توغلت باتجاه الصومعة وناطع وذي ناعم، الوافدة من محافظات مأرب وشبوة، فاجأت الحوثيين الذين حشدوا باتجاه مأرب، فتمت مباغتتهم من البيضاء والاقتراب من محافظة ذمار، مركز قوة الحوثيين. وأضاف أن قبائل آل حميقان، مدعومة بقبائل يافع، تواصل التقدم في عمق محافظة البيضاء «وسط انهيار مليشيات الحوثي» التي كانت قد نقلت جزءاً من قواتها لمهاجمة مأرب، مؤكداً أن معركة الصومعة تعد واحدة من أقوى المعارك، والتي أحرزت فيها قوات الجيش الوطني تقدماً كبيراً، وتقترب من إكمال السيطرة عليها.

وكتب وزير الإعلام والثقافة والسياحة، معمر الأرياني، في تغريدة أمس الإثنين، إن «أفراد الجيش والمقاومة تمكنوا من استعادة مركز مديرية الزاهر بعد معارك ضارية مع مليشيا الحوثي، المدعومة من إيران»، وأضاف «باستعادة مركز مديرية الزاهر ومنطقتي الجماجم والغيلمة، تصبح مديرية الزاهر محررة بالكامل، في الوقت الذي استعاد الجيش والمقاومة منطقتي الخلوة والروضة باتجاه عاصمة محافظة البيضاء».

وعرفت المعارك الأخيرة تحولاً لافتاً بموقف قبائل يافع، بعدما زجت بجزء من قوتها في معركة تحرير محافظة البيضاء المتاخمة لمناطق يافع، وهي المرة الأولى التي تقوم فيها بذلك، رغم أن المعركة مع الحوثيين كانت مستمرة مع قبائل محافظة البيضاء منذ بداية الحرب في اليمن، وكانت قبائل يافع تكتفي سابقاً بالدعم اللوجيستي والمادي لقبائل البيضاء، خصوصاً قبائل آل حميقان في مديرية الزاهر، لكنها قلبت الطاولة ودفعت بقوات كبيرة متمرسة في القتال ضد الحوثيين، في الساحل الغربي وعدن ولحج وأبين، وحتى في مأرب. ويرى مراقبون أن تحرك قبائل يافع على هذا النحو لا يمكن فصله عن عمليات الاستهداف والضغوط والإقصاء، التي تعرضت لها من قبل الإماراتيين ووكلائهم خلال السنوات الماضية. وتعد مديرية الزاهر واحدة من أكثر مناطق الاستنزاف بين الحوثيين من جهة، ومقاومة البيضاء وقبائل آل حميقان من جهة ثانية، خلال سنوات الحرب، والتي كان يتقاسم الطرفان السيطرة عليها. وكان مركز المديرية وبعض أجزائها من الناحية الشمالية بيد الحوثيين، فيما كانت القبائل وقوات الجيش تبسط سيطرتها على الجهة الجنوبية من المديرية على حدود محافظة لحج ومناطق يافع، حتى تمكنت القوات المشتركة، المسنودة بقبائل يافع، من إكمال السيطرة على المديرية والتوجه نحو مركز المحافظة، وفق مصدر ميداني اشترط عدم ذكر اسمه.

قبائل آل حميقان تواصل التقدم في عمق محافظة البيضاء

سيطرت القوات اليمنية والقبائل على مديرية الزاهر (عبد الله القادري/الأناضول)

وتمثل مديرية الزاهر أهمية عسكرية واستراتيجية في المعركة بين الحوثيين والحكومة اليمنية، فبقدر ما هي قريبة من مركز محافظة البيضاء، فإنه لا حاضنة شعبية للحوثيين فيها، وهي حالت دون تقدمهم نحو يافع ومحافظة لحج، وأفشل أبناؤها كل عملياتهم. كذلك، تُعد الزاهر منطقة دعم وإسناد، إلى جانب الضالع، في حال اقترب موعد تحرير البيضاء، للوصول إلى معقل الحوثيين، ومخزونهم العسكري الحالي، أي محافظة ذمار، الأمر الذي من شأنه، إن حدث، أن يغيّر من مسرح العمليات العسكرية في اليمن. ويقدر أهمية مأرب بالنسبة للشرعية، فإن لذمار خصوصيتها الاستراتيجية للحوثيين، خاصة أن معركة البيضاء تأتي رداً على استمرار مهاجمة الحوثيين لمأرب من نقطة قريبة إلى ذمار.

متابعة

القدس المحتلة، رام الله
العربي الجديد

في الوقت الذي كان فيه الاتحاد الأوروبي يحذر من سياسة الاستيطان الإسرائيلية ومما يمكن أن ينتج عنها من عنف، كانت سلطات الاحتلال تواصل انتهاكاتها بحق الفلسطينيين على مختلف الصعد. وأكد الاتحاد الأوروبي، أمس الإثنين، أن «سياسة الاستيطان الإسرائيلية غير قانونية بموجب القانون الدولي، وكذلك الإجراءات أحادية الجانب، كعمليات النقل القسري والإخلاء وهدم ومصادرة المنازل، التي لن تؤدي إلا إلى تصعيد بيئة متوترة بالفعل، وإلى مزيد من العنف والمعاناة الإنسانية». وقال ممثل الاتحاد الأوروبي لدى فلسطين سفن كون فون برغسدورف، في بيان أصدره أمس، بالاتفاق مع رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي في القدس ورام الله، إن «على السلطات الإسرائيلية أن توقف هذه الأنشطة فوراً وأن تقدم تصاريح مناسبة للبناء القانوني وتطوير التجمعات الفلسطينية». وشدد على أن الاتحاد الأوروبي «ما زال ملتزماً بتحقيق حل الدولتين»، وأنه «يعارض بشدة جميع الإجراءات التي تقوض جدوى حل الدولتين»، وحث على «إظهار التزام حقيقي بهذا الحل من خلال السياسات والإجراءات من أجل إعادة بناء الثقة وخلق طريق العودة إلى مفاوضات هادفة».

ويأتي الموقف الأوروبي على وقع مواصلة قوات الاحتلال انتهاكاتها بحق الفلسطينيين على مختلف الصعد، غير آبهة بأي تحذيرات ومناشدات. وفي السياق، أصيب عدة فلسطينيين بجروح، كما أصيب العشرات منهم بحالات اختناق بالغاز المسيل للدموع خلال اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين، فجر أمس الإثنين، بلدة حلحول، شمال الخليل، جنوب الضفة الغربية. كما نفذ مستوطنون اقتحامات في بلدة تقوع، شرق بيت لحم، جنوب الضفة، فضلاً عن اقتحامهم باحات المسجد الأقصى بحماية قوات الاحتلال. بينما نفذت الأخيرة عمليات اعتقال في مناطق متفرقة من الضفة الغربية.

وقال رئيس بلدية حلحول حجازي متعب، لـ«العربي الجديد»، إن «المستوطنين وبحماية قوات الاحتلال اقتحموا مسجد النبي يونس في حلحول لأداء صلوات تلمودية فيه، وانذلعت مواجهات بالتزامن بين الشبان وقوات الاحتلال التي أطلقت الرصاص المعدني المغلف بالمطاط وقنابل الغاز باتجاههم، ما أوقع عدة إصابات بجروح، فيما أصيب العشرات منهم بحالات اختناق».

من جانب آخر، أفادت مصادر محلية «العربي الجديد»، بأن مئات المستوطنين اقتحموا، فجر أمس، وبحماية قوات الاحتلال بئر مياه قديماً يطلق عليه اسم «بير موسى» في بلدة تقوع، شرق بيت لحم، يعتقد المستوطنون أنه مقام ديني، وأدوا طقوساً تلمودية فيه.

على صعيد منفصل، أفادت بلدية دير استيا بمحافظة سلفيت، شمال الضفة الغربية، في بيان صحافي، بأن سلطات الاحتلال أخطرت بمصادرة نحو عشرة آلاف دونم من أراضي بلدتي دير استيا وقراوة بني حسان، لتوسعة مستوطنتي «نوفيم» و«ياكير» المقامتين على أراضي البلدتين، فيما أشارت البلدية إلى أن سلطات الاحتلال أمهلت مدة 20 يوماً للاعتراض على القرار.

من جانب آخر، اعتقلت قوات الاحتلال، أمس، الشاب عودة عوض أثناء رعيه الماشية في قرية لتوانة بمسافر يطا، جنوب الخليل، جنوب الضفة، كما اعتقلت الأسير المحرر طه الشرقاوي من بلدة الزبابدة، جنوب جنين، والأسير المحرر بكر أبو عبيد، والشاب وائل عريدي من بلدة عرابة، جنوب جنين.

وفي القدس، أفادت دائرة الأوقاف الإسلامية بقيام شرطة الاحتلال، صباح أمس، بعرقلة عمل آلية لجنة إعمار المسجد الأقصى ومنعتها من إتمام عملها، بحجة عدم وجود ترخيص من شرطة الاحتلال، بالتزامن مع اقتحام مجموعات من المستوطنين باحات المسجد من باب المغاربة بحراسة شرطة الاحتلال، مؤدين طقوساً تلمودية في المنطقة الشرقية من المسجد الأقصى.

على صعيد منفصل، رفضت عائلة الطفل المقدسي عدي علاء الحداد من حارة السعدية بالبلدة القديمة من القدس تسليم نجلها البالغ من العمر 9 أعوام لشرطة الاحتلال، بعد أن كانت العائلة قد تسلمت، أول من أمس الأحد، أمر استدعاء الطفل. وقال الناشط المقدسي علاء الحداد، والد الطفل عدي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنه رفض إرسال طفله للتحقيق بسبب صغر سنه وبعد استشارة أحد المحامين، وأوضح أن قوة من شرطة الاحتلال لاحقت طفله عدي بينما كان عائداً من مخيم صيفي في حي الواد بالقدس القديمة حتى المنزل، محاولة اعتقاله بادعاء التعرض لمستوطنين هناك، لكن الأهالي تصدوا للقوة ومنعوها من ذلك فسلّمت جده أمر الاستدعاء.

من ناحية أخرى، اعتقلت شرطة الاحتلال، فجر أمس، المسن خير الشيمي (أبو بكر)، من أمام باب حطة، أحد أبواب المسجد الأقصى، بعد دخوله في مشادة كلامية مع شرطة الاحتلال، كما اعتقلت الأسير المحرر عبادة ندديس بعد اقتحام منزله في راس العامود بالقدس.

إلى ذلك، أفاد مركز معلومات وادي حلوة المختص بالشأن المقدسي بأن قوات الاحتلال اعتقلت، مساء الأحد، أحد الفتية بعد الاعتداء عليه بالضرب في حي الشيخ جراح بمدينة القدس بعد محاولة الاعتداء على الأهالي أيضاً. في حين اندلعت مواجهات بين الشبان وقوات الاحتلال التي اقتحمت حي بئر أيوب ببلدة سلوان، جنوب القدس، أطلقت خلالها تلك القوات قنابل الصوت، بينما ألقى شبان مفرقعات باتجاه البؤر الاستيطانية في حي بطن الهوى ببلدة سلوان، وسط انتشار لقوات الاحتلال في البلدة. في سياق آخر، اقتلعت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس، أكثر من 200 شجرة زيتون مزروعة على مساحة 15 دونماً في قرية بيت دجن، شرق نابلس.

وطاولت انتهاكات الاحتلال الأسرى، إذ أفاد نادي الأسير الفلسطيني بأن قوات القمع في سجون الاحتلال الإسرائيلي دشّرت كافة مقتنيات الأسرى في قسم (21) في سجن «عوفر»، وصادرت كل ما هو مكتوب، بعدما شرع الأسرى، أول من أمس الأحد، بإطلاق مبادرة خاصة بالوحدة الوطنية. ووفق نادي الأسير، فإن ذلك جاء عقب اقتحام قوات القمع «درور واليمان» للقسم (21) في سجن «عوفر»، صباح أمس، ونقلها لـ12 أسيراً إلى قسم (18)، وهو أحد الأقسام التي كانت قد خصصت لعزل مصابي «كورونا». ويفتقر لأدنى مقومات الحياة الآدمية. وأوضح نادي الأسير أن قوات القمع صادرت غالبية المقتنيات التي تمكن الأسرى من إدخالها أخيراً. وأضاف نادي الأسير أن الأسرى شرعوا، منذ صباح أمس، باتخاذ خطوات نضالية رفضاً لعملية القمع، ورفضوا عقد أي جلسة حوار مع إدارة السجن.

تحذير أوروبي من الاستيطان

إصابات بقمع الاحتلال واعتقالات بالضفة

على الرغم من كل المناشدات لسلطات الاحتلال الإسرائيلي لوقف سياساتها التعسفية بحق الفلسطينيين، ومنها الاستيطان، إلا أنها تواصل انتهاكاتها على الصعد كافة

انتقد الاتحاد الأوروبي عمليات الإخلاء وهدم ومصادرة المنازل

قوات الاحتلال تدمّر مقتنيات الأسرى في سجن «عوفر»

شرق غرب

الفيليبين: البحث جار عن صندوقي الطائرة المنكوبة

أجرت قوات الأمن الفيليبينية عمليات تفتيش في جزيرة جولو، أمس الإثنين، بحثاً عن الصندوقين الأسودين لطائرة «هيركيوليز سي 130»، التي تحطمت أول من أمس، الأحد، مودية بحياة 50 شخصاً، 47 كادراً عسكرياً وثلاثة مدنيين، وفق المتحدث باسم القوات المسلحة الفيليبينية الجنرال إدغار أريفالو. كما أصيب 53 شخصاً بجروح، معظمهم جنود. وقال أريفالو «إنه من أسوأ الحوادث المأساوية التي تعرّضت لها قواتنا المسلحة».

(فرانس برس)

«النهضة» التونسية تطالب بحكومة سياسية

طالب مجلس شورى حركة «النهضة» التونسية، أمس الإثنين، بـ«تشكيل حكومة سياسية قوية في المرحلة المقبلة، تكون قادرة على مواجهة القضايا الراهنة وتتحمل مسؤوليتها أمام الشعب». وشدّد على «ضرورة استكمال تركيز المحكمة الدستورية كمدخل أساسي لحلّ الإشكالات السياسية والقانونية». وصادق المجلس على لائحة عمل لجنة الإعداد المادي للمؤتمر الـ11 للحركة المقرّر في ديسمبر/ كانون الأول.

(العربي الجديد)

سورية: هجمات واعتقالات شرقاً

أصيب ثلاثة أشخاص، بينهم عنصر من «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، بجروح، أمس الإثنين، جراء هجومين بقنابل ودراجة نارية مفخخة في ريفي الحسكة ودير الزور، شمال شرقي سورية. وفي سياق آخر، نقل النظام السوري، مساء أول من أمس الأحد، 30 معتقلاً في سجونه بمدينة دير الزور إلى دمشق لأسباب مجهولة. وفي قرية صبيخان، بريف دير الزور الشرقي، اعتدت مليشيا «أبو الفضل العباس» على مجموعة من المدنيين.

(العربي الجديد)

الغلاف

تستعر المعارك في افغانستان، على وقع مواصلة حركة «طالبان» قضم المزيد من المناطق، بينما تزداد المخاوف مما هو آت في الأيام المقبلة، إذ لا شيء يوحّي إلى أن الوضع سيكون تحت السيطرة بعد الانسحاب الأميركي

حرب أفغانستان

لا ضوء في النفق بعد انسحاب القوات الأجنبية

كابول ـ **العربي الجديد**

يوم توصّلت حركة «طالبان» والولايات المتحدة لاتفاق سلام في 29 فبراير/ شباط من العام الماضي، خرج الأفغان إلى الشوارع محتفلين، ظنّاً منهم أن الحرب على أعتاب النهاية. لكن كل التطورات الميدانية في الآونة الأخيرة تسير على عكس ما تمنّاه هؤلاء، الذين دفعوا ثمناً باهظاً هو عبارة عن أكثر من عشرين عاماً من حرب استنزاف طاحنة على المستويات كافة، والتي كانت فيها الولايات المتحدة رأس حربة بعدما احتلت البلد عقب هجمات 11 سبتمبر/ أيلول 2001، وأسقطت حكم حركة طالبان ولاحقت قيادات تنظيم «القاعدة»، قبل أن تقرر الانسحاب. وما أن بدت الفرصة سانحة مع سحب الجزء الأكبر من القوات الأجنبية (سواء التابعة لحلف شمال الأطلسي والقوات الأميركية)، حتى عادت حركة «طالبان»، مستغلة المتغيرات، لتبسط سيطرتها على مناطق شاسعة من البلاد، موقفة مرحلة المناورات والهدوء الذي ساد لفترة بعد توقيع اتفاق الدوحة، ومنتقلة نحو تطبيق مخططاتها الواضحة بالسعي للسيطرة على الحكم مجدداً. ليس أدل على ذلك من ضربها عرض الحائط بكل دعوات وقف إطلاق النار، إلى جانب إفشال المفاوضات الأفغانية الأفغانية، التي يبدو أنها فقدت قيمتها اليوم أمام ما يحصل في الميدان من تطورات، وكان الحركة كانت متخرطة فيها فقط من أجل تمرير الوقت، قبل بدء مسلسل الانسحاب الأجنبي، الذي يمضي من دون الأخذ في الاعتبار أي انعكاسات لذلك على الوضع الداخلي لأفغانستان.

وتواصل حركة «طالبان» استغلال انسحاب القوات الأجنبية لتصعيد العنف في أفغانستان وقضم مزيد من المناطق وأخرها في شمالي البلاد، رافضة إعطاء البلاد فرصة للاستقرار بعد الانسحاب الأميركي المتوقع اكتماله بحلول 11 سبتمبر/ أيلول المقبل. في موازاة ذلك، يزداد تخبط الحكومة أمام نكساتها المتتالية. وعلى الرغم من تأكيدها أن القوات الأفغانية تعتزم شن هجوم مضاد في أقاليم البلاد الشمالية التي زحفت إليها الحركة، إلا أن الأنباء الواردة عن فرار أكثر من ألف جندي أفغاني، ليل الأحد ـ الإثنين، إلى طاجيكستان، تعكس حجم المأزق الذي تواجهه الحكومة، خصوصاً مع تزايد المؤشرات بشأن صعوبة صمود الجيش الأفغاني في الفترة المقبلة، أخذاً بعين الاعتبار المشاكل التي يواجهها، بما في ذلك ضعف التنسيق في ما بين وحداته، وتضخم عديده على الورق حصراً والفساد الذي يطاول أفرعه كافة، وهو ما يطرح تساؤلات حول من سيتصدر مواجهة تغول «طالبان» في الفترة المقبلة، لأننا انتظرنا السلام وليس الحرب». ورأى مستشار الرئيس الأفغاني أن «المشكلة مع هذه الجماعات أنها تتكون من مليشيات، وهذا وحده يمكن أن يؤدي إلى حرب أهلية. لذلك نأمل أن تعود طالبان إلى طاولة المفاوضات». وحذر محب «طالبان» من عواقب «وخيمة» إذا استمرت في الاعتقاد بأنها تستطيع فرض سيطرتها بالقوة على مناطق البلاد. واعتبر أن انسحاب القوات الأميركية والتحالف الدولي من أفغانستان يمثل خطراً على المنطقة بأسرها.

وأعلنت وزارة الدفاع الأفغانية في بيان، أمس الإثنين، أن قوات الأمن الأفغانية تمكنت من التصدي لزحف «طالبان» نحو مدينة فيض آباد، مركز إقليم بدخشان، شمال أفغانستان. وأضافت الوزارة أن «قوات الجيش طهرت جميع ضواحي مدينة فيض اباد من وجود طالبان». بدوره، قال مصدر في «طالبان»، لـ«العربي الجديد»، مفضلاً عدم الكشف عن هويته، إن «سلاح الجو الأفغاني قصف مواقع المسلحين في ضواحي مدينة فيض آباد في وقت متأخر من ليل الأحد ـ الإثنين، ما عرقل عملية تقدم الحركة باتجاه المدينة». وكان قد فرّ أكثر من ألف جندي أفغاني إلى طاجيكستان، ليل الأحد ـ الإثنين، بعد معارك مع حركة «طالبان»، وفق ما أعلنت لجنة الأمن القومي في البلد الواقع في آسيا الوسطى. وأعلنت أجهزة الأمن في طاجيكستان، في بيان نقلته وكالة الأنباء الرسمية «خوفار»، أن «1037 جندياً من القوات الحكومية الأفغانية فروا إلى أراضي طاجيكستان للنجاة بحياتهم بعد مواجهات مسلحة مع طالبان». وتابع البيان أن «مقاتلي طالبان سيطروا بشكل تام» على ستة أقاليم في ولاية بدخشان بشمال شرق أفغانستان، تمثل 910 كيلومترات من الحدود المشتركة مع طاجيكستان.

وأعادت حادثة الفرار إحياء النقاشات بشأن حدود الدور الذي يمكن أن يؤديه الجيش الأفغاني وباقي الأجهزة الأمنية خلال الفترة المقبلة في مواجهة «طالبان». وتتجه الأنظار إلى القبائل، خصوصاً أن تصريحات رسمية سابقة عكست حجم التعويل عليها في الفترة المقبلة. وتتحدث تقارير أجنبية وأميركية عدة عن ضعف القيادة العسكرية في أفغانستان، وحتى ضعف التنسيق بين كبار المسؤولين العسكريين الأفغان، وهو ما دفع مثلاً ببعض القادة الميدانيين، الذين هم في أمس الحاجة لـ«إمدادات والغذاء، إلى طلب المساعدة في وقت سابق، عبر مواقع التواصل الاجتماعي بدل القنوات الرسمية المعتمدة، بحسب تقرير نشرته صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية في 20 يونيو/ حزيران الماضي. كما أن الحديث يتزايد عن استسلام قوات الجيش أمام «طالبان» وتسليمها المناطق بلا مقاومة. وأمام هذا الضعف، تبدو الحاجة منطقية لدعم الجيش من خارجه، والذي وجدته الحكومة في القبائل. وكان وزير الدفاع الأفغاني، الجنرال بسم الله محمدي، قد دعا القبائل إلى التحرك ضد «طالبان»، قائلاً، في تصريح له، إن الحكومة الأفغانية مصممة على مساعدة ودعم القبائل من ناحية العتاد والسلاح لتقف إلى جانب الجيش الأفغاني ضد مسلحي طالبان. فيما أكدت وزارة الدفاع الأفغانية، في بيان لها قبل فترة، أنها وزعت السلاح على المسلحين القبليين لمقاومة «طالبان». مع العلم أن هذه الخطوة أثارت انقساماً سياسياً بين مؤيد لها بوصفها الخيار الوحيد المتاح في ظلّ ضعف الجيش، وبين معارض لها خوفاً من انفلات الوضع وتفريخ كيانات مسلحة جديدة قد تفضي بالبلاد إلى حرب أهلية واسعة النطاق.

وتضاعف «طالبان» هجماتها منذ بدء الانسحاب الأميركي في مطلع مايو/ أيار الماضي. ومن المتوقع أن تستكمل القوات الأميركية المتبقية انسحابها بحلول الموعد النهائي في 11 سبتمبر. لكن على ضوء النكسات المتتالية للجيش الأفغاني، ولا سيما في الولايات الشمالية، أعلن البنتاغون عن احتمال «إبطاء» العمليات، ولم يستبعد القائد الأعلى للقوات الأميركية في أفغانستان، الجنرال سكوت ميلر، إمكانية أن تقبل بأي حال من الأحوال وجود أي قوة عسكرية في أفغانستان بعد 11 سبتمبر، مشيرة إلى أن وجود البعثات الدبلوماسية والمؤسسات غير الحكومية أمر لا بد منه، لكن بهذه الذريعة وجود أي قوة عسكرية غير مقبول. ويأتي ذلك وسط تقارير عن احتمال بقاء ألف جندي، معظمهم من الولايات المتحدة، لحماية البعثات الدبلوماسية ومطار كابول الدولي، خصوصاً في حال لم تنجح المفاوضات بين طالبان وأفغانستان في التوصل لاتفاق سياسي ينهي الحرب المستمرة منذ 19 عاماً. وقال القيادي في «طالبان»، عضو هيئة التفاوض مع الحكومة الأفغانية سهيل شاهين، في حوار مع «بي بي سي» البشتونية، إنّ حركة طالبان تريد تطبيق توافق الدوحة مع أميركا، والذي ينص على خروج جميع القوات الأجنبية من أفغانستان. وأكد شاهين أن حركة طالبان ستعلن قراراتها في حال بقاء القوات الأجنبية في أفغانستان، وحينها لا تكون مسؤولية أي نتائج عكسية على عاتقها.

ويتزايد القلق بشأن مستقبل كابول في الوقت الذي تستعد فيه القوات الأفغانية لتولي مسؤولية الأمن في البلاد منفردة. وقال شاهين إن الاستيلاء على كابول عسكرياً «ليس سياسة طالبان». لكنه أضاف أنه لا ينبغي أن تبقى القوات الأجنبية، بما في ذلك المتعاقدون العسكريون، في المدينة بعد اكتمال الانسحاب.

في هذه الأثناء، تواصل الولايات المتحدة درس خياراتها لما بعد الانسحاب، على وقع تعاظم الأصوات المحذرة من الانسحاب السريع. وفي السياق، قال المسؤول العسكري الأميركي الذي يشرف على انسحاب القوات من أفغانستان، الجنرال أوستن سكوت ميلر، إنه يجب أن يكون هناك قلق حول تقدم «طالبان» على الأرض، وفقاً لشبكة «سي أن أن». وأعرب ميلر عن قلقه بشأن الوضع الأمني في أفغانستان وأثار احتمال اندلاع حرب أهلية بمجرد رحيل القوات الأميركية. وأفادت شبكة «سي أن أن»، نقلاً عن مصادر مطلعة، بأن المسؤولين الأميركيين يحدثون خططاً لإجلاء طارئ للسفارة الأميركية في كابول، إذا تطلب الأمر ذلك، مع تزايد التهديدات الأمنية.

في غضون ذلك، لا تزال إدارة بايدن تدرس مسألة شن ضربات عبر طائرات بدون طيار ضد مواقع إرهابية مفترضة في أفغانستان. وقالت «سي أن أن» إنه مع اقتراب اكتمال انسحاب أميركا من أفغانستان، لم تنته إدارة بايدن بعد من تحديد سياستها لملاحقة المسلحين في أفغانستان بمجرد مغادرة القوات الأميركية. وفي حين أن الجيش الأميركي قد يحتفظ بسلطة تنفيذ ضربات ضد «طالبان» لدعم القوات الأفغانية، كما ذكرت شبكة «سي أن أن» يوم الجمعة الماضي، فإن «هذه السلطة لا تمتد بالضرورة إلى عمليات مكافحة الإرهاب في البلاد ضد أولئك المشتبه في قيامهم بالتخطيط لهجمات ضد الولايات المتحدة، أو الحلفاء». ولسنوات، كانت لدى وكالة المخابرات المركزية والجيش الأميركي سلطة واسعة لضرب المسلحين المشتبه بهم في أفغانستان، من دون الحاجة إلى موافقة البيت الأبيض. ولكن بينما يستعد بايدن لإنهاء الحرب، يدرس مجلس الأمن القومي التابع له، ما إذا كان سيسمح لوكالة المخابرات المركزية والبنتاغون بتنفيذ ضربات قاتلة بطائرات بدون طيار بعد رحيل القوات الأميركية، وفقاً لأشخاص مطلعين تحدثوا لـ«سي أن أن».

وكان بايدن قد فرض قيوداً على شن هجمات بطائرات بدون طيار ضد مجموعات متطرفة خارج نطاق ميادين الحروب التي تشارك فيها الولايات المتحدة رسمياً، وهي أفغانستان وسورية والعراق. واليوم، بعد إنهاء الحرب في أفغانستان، تصبح الأخيرة خارج الميادين التي يمكن للطائرات الأميركية بدون طيار استهداف إرهابيين مفترضين فيها.

تزداد المخاوف بسبب ضعف الجيش الأفغاني (وكيك كوهصار/فرانس برس)

مخاوف باكستانية

أجرى رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان (الصورة)، أول من أمس الأحد، محادثة هاتفية مع الرئيس الإيراني المنتخب إبراهيم رئيسي وناقشا الوضع الأمني «المتدهور» في أفغانستان. وقال مكتب خان في بيان مساء أول من أمس الأحد، إن الأخير عبّر لرئيسي عن قلقه من تصاعد العنف في أفغانستان، كما حذر من أن التطورات الأخيرة قد تؤدي لتدا ي يات «خطيرة» على باكستان وإيران، ما قد يؤدي الى تدفق اللاجئين نحو المناطق الحدودية.

القوات الأفغانية تعتزم شن هجوم مضاد في الأقاليم الشمالية

أكثر من ألف جندي فروا إلى طاجيكستان بعد معارك مع طالبان

قتلى للجيش و«طالبان»

أعلنت وزارة الدفاع الأفغانية في بيان أمس الاثنين، عن مقتل 244 عنصراً من حركة «طالبان» خلال عمليات للجيش في مختلف الأقاليم الأفغانية في الساعات الماضية. في المقابل، قتل 11 عسكرياً أفغانياً، في هجوم لـ«طالبان» على مقر عسكري في ولاية هرات شمالي البلاد، بحسب ما قال قائمقام منطقة تشيشت في الولاية رحيم الدين سرورزاي. في الأثناء، أعلنت «طالبان» أنها سيطرت أمس على مديرية ناوه في إقليم هلمند جنوب البلاد.

متابعة

مفاوضات فيينا النووية تتعثّر

تزداد العقبات التي تواجه مفاوضات إحياء الاتفاق النووي الإيراني في فيينا، خصوصاً بعد مواقف روسية أخيرة تتوقع أن تطول مدة المحادثات

طهران ـ **العربي الجديد**
صالح النعامي

قبل أقلّ من شهر على انتهاء عهد الرئيس الإيراني حسن روحاني رسمياً، في 3 آب/ أغسطس المقبل، بدأت مفاوضات فيينا تتعثّر، وسط توقعات روسية بأن تطول مدة المباحثات. وفي ظلّ هذه الضبابية، أعلن الإسرائيليون عدم قدرتهم على التأثير على أي اتفاق قد ينجم عن المفاوضات. وانتقد المبعوث الروسي لمفاوضات فيينا، ميخائيل أوليانوف، المحاولات الرامية إلى إدراج قضايا أخرى ضمن جدول أعمال هذه المفاوضات، مؤكداً أن الهدف الذي تمّ الاتفاق عليه هو إحياء الاتفاق النووي المبرم عام 2015. وأضاف أن «بعض المحللين والمسؤولين يدعون إلى تناول مواضيع جديدة مثل الأمن الإقليمي والصواريخ»، واصفاً ذلك بأنه «محاولة ضرب 3 عصافير بحجر واحد». وأكد المبعوث الروسي، في تغريدة له عبر «تويتر»، أن طرح هذه المطالب «غير واقعي ويأتي بنتائج عكسية»، مشيراً إلى أن الهدف المتفق عليه في مباحثات فيينا هو إحياء الاتفاق النووي الأصلي. واعتبر أن المحادثات ستأخذ وقتاً أكثر من المتوقع، مضيفاً أنه من الواضح بالنظر إلى الانتخابات الرئاسية التي جرت في 18 يونيو/حزيران الماضي، تحتاج إيران إلى مزيد من الوقت للاستعداد. وتؤكد تصريحات أوليانوف صحة ما كشفت عنه «العربي الجديد»، يوم السبت الماضي، نقلاً عن مصادر إيرانية مطلعة، أكدت أن مفاوضات فيينا وصلت إلى «مأزق»، بعد محاولات أميركية لربط مصير هذه المفاوضات والاتفاق فيها، بموافقة إيران على استمرار المفاوضات لاحقاً حول السياسات الإقليمية والبرنامج الصاروخي. واعتبرت المصادر حينها، أن «واشنطن تمارس تلاعباً أيضاً، وتربط بشكل أو بآخر مصيرها وبقية العقوبات وإلغاءها كلياً ونهائياً، بالحصول على موافقة الجانب الإيراني على التفاوض لاحقاً حول السياسات الإقليمية والصاروخية، والاتفاق حول جميع الملفات العالقة». وكشفت أن طهران «أبلغت الأطراف أنها لن تسمح بأن تسلك مباحثات فيينا هذا المسار، وإذا أصرت عليه واشنطن فإنّها ستنسحب منها». وعن الجولة السابعة لمفاوضات فيينا، قالت المصادر إنها تواجه حالة غموض، مشيرة إلى جهود تبذلها أطراف الاتفاق النووي ومفوضية السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي لـ«إنقاذ الموقف وتذليل العقبات عبر التواصل المكثف مع الأطراف المعنية، وإطلاق الجولة الجديدة من المباحثات في أقرب وقت ممكن، تزامناً مع ذكرى التوقيع على الاتفاق النووي»، في 14 يوليو/تموز 2015.

من جهتها، أقرّت السلطات الإسرائيلية بأنه ليس بوسعها التأثير على الصيغة النهائية للاتفاق النووي المتبلور بين إيران والقوى العظمى، وضمنها الولايات المتحدة. وقال مسؤول إسرائيلي كبير، لصحيفة «هآرتس»، إن حكومة نفتالي بينت ليست لديها القدرة على التأثير على بنود الاتفاق مع طهران، في ظلّ تجنّبها مواجهة إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، على اعتبار أن مثل هذه المواجهة تسهم فقط في إلحاق ضرر بمصالح تل أبيب. ونقلت الصحيفة عن المسؤول المطلع على طابع الاتصالات بين تل أبيب وواشنطن بشأن الاتفاق مع طهران، قوله: «ليست لدى إسرائيل الوسائل التي يمكن تهديد الأميركيين بواسطتها». وأضاف: «في إما العودة إلى بنود الاتفاق الأصلي الموقّع في عام 2015 أو ألا يتم العودة إليه». وذكرت «هآرتس» أن بينت عقد، مساء أول من أمس الأحد، اجتماعاً تشاورياً مع عدد من الوزراء وكبار قادة المؤسسة الأمنية، لبحث مستقبل التعاطي مع الاتفاق المتبلور في فيينا. ولفتت إلى أن إسرائيل تحاول التأثير على الاتفاق، عبر ممارسة الضغوط على إدارة بايدن لإقناعها بمواصلة فرض عقوبات على طهران ليست ضمن العقوبات التي فرضت ضمن اتفاق 2015، وتشمل تحديداً العقوبات التي فرضها الرئيس السابق دونالد ترامب في عام 2018. وحسب الصحيفة، فإنه في ظلّ إدراك إسرائيل بحقيقة عجزها عن التأثير على الاتفاق في فيينا، فإنها تحاول حالياً التأثير على بنود الاتفاق المستقبلي والنهائي، الذي يفترض أن يوقّع بعد تسعة أعوام، مشيرة إلى أنه حسب اتفاق 2015 فإن القيود على المشروع النووي الإيراني ستتوقف بحلول عام 2030. وأوضحت أن الولايات المتحدة معنية بأن تفرض شروطاً مشددة على البرنامج النووي الإيراني عندما يحين موعد التفاوض على الاتفاق النهائي؛ يكون مدة العمل به أطول، فضلاً عن أن تكون بنوده أكثر قوة. وحسب مسؤول إسرائيلي تحدثت إليه «هآرتس»، فإن الإسرائيريين يخططون لإنهاء كل العقوبات على إيران فقط مع التوصل إلى الاتفاق النهائي في 2030. وحول الخطة التي تتبعها تل أبيب في التأثير على توجهات واشنطن من الاتفاق مع إيران، قال المسؤول الإسرائيلي: «نحن نزودهم بمعلومات استخبارية ونشرح لهم أنه في حال لم يتصرفوا هم فسنضطر نحن إلى التصرف بأنفسنا. وهناك تفهم عميق في الولايات المتحدة للموقف الإسرائيلي». وأبرز المسؤول حقيقة أن تل أبيب معنية بأن تعلن الولايات المتحدة استعدادها لاستخدام الخيار العسكري في حال اختُبرت إيران بالاتفاق، مستدركاً أن فرص أن تقدم إدارة بايدن على مثل هذه الخطوة غير كبيرة.

الإسرائيليون يقرّون بعجزهم عن الضغط على الأميركيين

يرفض المفاوضون الإيرانيون بحث أي بند خارج الملف النووي حصرا (فرانس برس)

تقرير

أرمينيا بين باشينيان وخصومه: مخاوف من ديكتاتورية جديدة

بعد نجاح نيكول باشينيان في الفوز بالانتخابات الأخيرة في أرمينيا، يسعى اليوم لتحصين بقائه في السلطة، باستدارة لافتة نحو روسيا، وتوعّد خصومه

بريفان ـ **تامر خرمه**

الخوف من الماضي كان على ما يبدو عاملاً حاسماً في إنقاذ رئيس الوزراء الأرميني، نيكول باشينيان، الذي تمكّن من الفوز مجدداً في الانتخابات التشريعية المبكرة التي أُجريت في يونيو/حزيران الماضي، على الرغم من مواجهته انتقادات حادة على خلفية ما وصف بسوء إدارته لملف الحرب مع أذربيجان حول إقليم ناغورنو كاراباخ التي بدأت في سبتمبر/أيلول الماضي، ما أدى إلى خسارة أرمينيا أجزاء من الإقليم بعد التضحية بنحو خمسة آلاف جندي. كذلك فإن الاتهامات التي تلاحق منافسي باشينيان، بإغراق البلاد لعقود طويلة في دوامة فساد أضنت الشعب، لم تكن لتسمح له بالانتصار في مواجهة باشينيان، الذي يُعتبر قائد الثورة المخمليّة (عام 2018)، من استبداد السلطة الحاكمة حينها ورجالها الطامحين اليوم للعودة إلى صدارة المشهد.

أبرز منافسي باشينيان في الانتخابات، كان الرئيس السابق روبرت كوتشاريان، المتهم بالمسؤولية عن مقتل 10 أشخاص خلال الاحتجاجات التي تلت انتخابات العام 2008، ولكن كتلة «هايأستان» (أرمينيا) التي يقودها لم تتمكّن من حصد أكثر من 21,04 في المائة من الأصوات، على الرغم من تسويقه أنه «بطل» إقليم كاراباخ، وسبق أن الحق الهزائم بالقوات الأذربيجانية، مقابل خطيئة باشينيان التي أدت إلى التفريط بأجزاء من الإقليم في الحرب الأخيرة.

كذلك فإن المنافسين الآخرين لم يكونوا أوفر حظاً، فأحدهما هو رئيس جهاز الأمن القومي السابق، أرتور فانتيسيان، الذي تمّ احتجازه في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي إثر اتهامه بالتورط في محاولة انقلاب عسكري، قبل أن تقرر محكمة إطلاق سراحه. والآخر هو الرئيس السابق سيرج سركسيان، الذي أطاحت به الثورة المخملية. ولم تتمكن الكتلة التي تضم حزبيهما «لدي الشرف» من الفوز بأكثر من 5,23 في المائة من الأصوات، وهو رقم أقل من عتبة النجاح المطلوبة (7 في المائة)، لكنّه على الرغم من ذلك يمكّن الكتلة من دخول مجلس الأمة.

هكذا، فازت كتلة باشينيان (العقد المدني) بأغلبية الأصوات (53,92 في المائة)، وفي تصريحاته الأولى بعد إعلان النتائج، وصف باشينيان فوزه بالثورة «الفولاذية»، مشدّداً على أن هذه «الثورة الثانية» لن تنتهي إلا بمحاسبة الذين سرقوا البلاد، الأمر الذي يمكن اعتباره رسالة واضحة تستهدف تصفية الحرس القديم سياسياً.

وفور إعلان نتائج الانتخابات في 20 يونيو/حزيران الماضي، كان الحضور الأمني لافتاً للغاية، وشهد ميدان ساحة الجمهورية في العاصمة يريفان تواجداً مكثّفاً لقوات الأمن. ليست الرغبة بالحفاظ على النظام فقط هي ما دفع باتجاه هذا الاستعراض الأمني، بل كان في الأمر رسالة واضحة لخصوم باشينيان السياسيين، مفادها أنّه مسيطر تماماً على كافة مفاتيح البقاء في السلطة. هذه الرسالة تجسّدت أيضاً في تصريحاته التي قال فيها: «الشعب منحنا تفويضاً... ويجب أن نستخدمه على الفور». لكن زعيم «العقد المدني» يدرك أن بقاءه في السلطة لا يمكن ضمانه فقط بخوف الشعب من عودة الحرس القديم. فالتناقضات الداخلية، التي مكّنت باشينيان من النجاة من محاولة الانقلاب المزعومة في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، والتي قادت إلى إعادة انتخابه على الرغم من خسارة كاراباخ، ليست كافية لتحصينه لفترة طويلة. والعامل الحاسم في لعبة البقاء هذه يتجاوز حدود أرمينيا إلى المطبخ السياسي في روسيا.

وكان باشينيان قد بدأ مسيرته السياسية، منذ أن كان برلمانياً معارضاً، بطرح ليبرالي مناهض لتبعيّة بلاده لموسكو. وحتى بعد توليه منصب رئيس الوزراء، واصل تصريحاته المنتقدة لسياسات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، متّهماً إياه بالتخلّي عن «هايأستان»، ما أثار حفيظة عدد من قادة الجيش الموالين لروسيا. حتى محاولة الانقلاب العسكري المزعومة في نوفمبر الماضي والتي جاءت بعد خسارة الحرب مع أذربيجان، لم تخلُ من رائحة التدخّل الروسي.

لكن باشينيان نجح في البقاء، وتحدّى التظاهرات المطالبة باستقالته ومحاولة الانقلاب المزعومة بالدعوة إلى انتخابات مبكرة فاز بها، بعد أن عزل العسكريين غير المضمون ولاؤهم، متهماً إياهم بالوقوف وراء تلك المحاولة الانقلابية الفاشلة. وبالنسبة لخسارة كاراباخ فبإمكانه مواصلة إلقاء اللوم على دول أخرى، سواء كانت روسيا، أو الدول الغربية التي وقفت مكتوفة الأيدي على الرغم من خطاب باشينيان المغازل لها، أو بإمكانه التمسّك بما سبق أن قاله فعلاً لتبرير خسارة الحرب: «السؤال العسير الذي يطرح نفسه علينا هو لماذا منينا بالفشل في عام 2020. قد تكون هناك أسباب شتى عسكرية وسياسية واقتصادية... اليوم خطرت ببالي فكرة لا ينبغي أن تبدو لكم غريبة، مفادها أن الربح ربما أعرض عنا».

وعلى الرغم من أن باشينيان يبدو مستقراً في منصبه، بل وبدأ يتوعّد خصومه، ولكنه لا يمكن ضمان هذا الوضع لفترة طويلة في حال ناكف موسكو، فمحاولة الانقلاب المزعومة في نوفمبر الماضي، والتظاهرات الشعبية التي طالبته بالاستقالة، قد لا تكون سوى رسائل، أو مقدّمات لما يمكن أن يحدث، خصوصاً في حال فشل مجدداً في محاربة الفساد الذي سبق أن تعهد باجتثاثه عند فوزه بانتخابات العام 2018. من هنا، يمكن قراءة استدارته الأخيرة عندما بدأ يحاول خطب ودّ بوتين، حين قال إن «أرمينيا ستعزّز العلاقات مع المجموعات الإقليمية التي تقودها روسيا، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، والاتحاد الاقتصادي الأوراسي».

أمّا بالنسبة للشعب الأرميني، فلا يزال في حالة يأس تجزّت عن فشل الثورة المخملية في تحقيق أهدافها حتى الآن، باستثناء وصول باشينيان إلى السلطة، فالفساد لا يزال منتشراً في البلاد، تضاف إليه خسارة الأراضي التي كانت أرمينيا قد سيطرت عليها في حرب التسعينيات مع جارتها اللدودة أذربيجان. حالة الإحباط العام هذه لم تمكّن من خلق ثورة مستمرّة، بما بات يثير مخاوف من وجود أرضية خصبة لإعادة خلق ديكتاتور جديد.

ديكتاتورية باشينيان المتوقعة، لها أكثر من مؤشر، فهو بدأ باستدارة لافتة نحو موسكو خصومه السياسيين من المستبعد خسارتها، إلا في حال انقلابه على الروس مجدداً. أما محاربة الفساد فقد أثبت أنها بقيت مجرد شعارات، أو قد تتحوّل إلى ذريعة لتصفية حسابات سياسية، فيما الوعود الثورية قلم يتحقق منها ما يُذكر. هذه المعطيات تشير إلى أن البلاد ستكون في قبضة زعيم لا شريك له في السلطة.

بدا باشينيان يتوعد خصومه بالمحاسبة (Getty)

بدا باشينيان استدارة نحو روسيا محاولاً خطب ود بوتين

الجولة 16 من مسار أستانة

5 سنوات من الإفشال المتعمد

تحضر العديد من الملفات الساخنة على طاولة محادثات الجولة الـ16 من مسار أستانة اليوم، من دون آمال بخروجها بخطوات تدفع بحل سياسي لسورية

أمين العاصي

تنعقد اليوم الثلاثاء جولة جديدة من محادثات مسار أستانة بين ما يُعرف بـ«الثلاثي الضامن» لتفاهمات هذا المسار في سورية (روسيا، تركيا، إيران)، في ظل انخفاض غير مسبوق لسقف آمال السوريين في أن تسهم هذه الجولة في مساعدة بلادهم على تجاوز أزمة مستعصية على الحل بسبب رفض النظام وداعميه الروس والإيرانيين تقديم تنازلات تسهّل مهمة الأمم المتحدة في تنفيذ قرارات ذات صلة. وهذه الجولة هي الـ16 منذ بدء هذا المسار في مطلع عام 2017 والذي اتخذته روسيا وسيلة لتصفية قضية السوريين وتقليص قوة فصائل المعارضة السورية للحد الأدنى، إذ فقدت هذه الفصائل كل مناطق نفوذها باستثناء جزء من محافظة إدلب وبعض ريف حلب الشمالي وجيب ضيق في منطقة شرقي نهر الفرات. وكل المناطق التي تسيطر عليها هذه الفصائل هي خاضعة عملياً للجانب التركي الذي يشعر بحرج موقفه في ظل الاعتداءات المتكررة على الشمال الغربي من سورية والتي تُوّجت السبت الماضي بمجزرة كبيرة في ريف إدلب الجنوبي من قبل قوات النظام بمساندة وتوجيه روسي. وكان فريق «منسقو استجابة سورية»، قد وثّق مقتل 31 مدنياً بينهم 13 طفلاً، و4 نساء، واثنين من العاملين ضمن كوادر العمل الإنسانية في المنطقة، جراء قصف النظام السوري على شمال غربي سورية خلال الشهر الماضي.

ومن المفترض أن تحضر العديد من الملفات الساخنة على طاولة المحادثات في العاصمة الكازاخية نور سلطان، لعل أبرزها الوضع غير المستقر في شمال غربي سورية والمساعدات الإنسانية، وآفاق استئناف عمل اللجنة الدستورية السورية في جنيف، وإجراءات بناء الثقة، بما في ذلك تبادل الأسرى، والإفراج عن الرهائن. ومن المقرر أن يشارك في هذه الجولة المبعوث الأممي إلى سورية غير بيدرسن، والذي يحمل في جعبته العديد من الملفات السياسية لتحريك العملية التفاوضية المتوقفة بين النظام والمعارضة.

ودلّت المعطيات الميدانية على مدى أكثر من شهر على أن التفاهمات الروسية التركية حول التهدئة في محافظة إدلب ربما في طريقها للتآكل الا إذا أجرى الطرفان مقاربة جديدة تجنّب الشمال الغربي من سورية مواجهة عسكرية جديدة ستكون لها نتائج كارثية على نحو 4 ملايين مدني يقطنون المنطقة جلّهم نازحون، يسكن عدد كبير منهم في المخيمات.

ومن الواضح أن الضغط العسكري الذي يمارسه الروس عادة قبيل كل جولة من جولات أستانة هدفه الحصول على تنازلات من الجانب التركي، إما سياسية أو ميدانية. ويريد الروس استعادة الحركة التجارية على الطريق الدولي «أم 4» الذي يصل غربي البلاد بشمالها ويقطع مناطق سيطرة المعارضة السورية. كما أن العين الروسية على مناطق حاكمة في شمال غربي سورية، منها منطقة جبل الزاوية في ريف إدلب الجنوبي أو التلال في ريف اللاذقية الشمالي. ولكن تقدّم قوات النظام في قرى وبلدات جبل الزاوية والبالغة أكثر من ثلاثين يعني حركة نزوح كبرى لا يتحمّلها الشمال الغربي من سورية الذي يعاني من أزمات معيشية كبرى.

لهذا يريد الروس من الأتراك مرونة في موضوع المعابر الداخلية بين مناطق النظام وبين مناطق المعارضة في محاولة لإنعاش اقتصاد النظام الهش والذي وصل إلى مستوى غير مسبوق في التآكل. والملف الأهم الذي سيحضر في هذه الجولة من أستانة هو تمديد القرار الدولي الخاص بإدخال المساعدات الدولية إلى سورية عبر معابر خارج سيطرة النظام، خصوصاً معبر باب الهوى الحدودي مع تركيا. ويسعى المجتمع الدولي إلى تمرير القرار في العاشر من الشهر الحالي في مجلس الأمن الدولي مع إعادة فتح معبر اليعربية مع الجانب العراقي الذي تسيطر عليه «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) ذات الطابع الكردي. وترفض روسيا حتى اللحظة تمرير القرار، وتشترط أن تدخل هذه المساعدات عبر معابر تابعة للنظام مع الأردن ولبنان، في حين يرفض المجتمع الدولي الشرط الروسي لإدراكه أن الهدف منه التحكّم بالمساعدات وصرفها إلى النظام، أو للضغط الإنساني على فصائل المعارضة للحصول على تنازلات سياسية. كما يأتي الشرط الروسي في سياق محاولات حثيثة لم تفلح لإعادة تأهيل النظام إقليمياً ودولياً.

وتؤكد مصادر مطلعة أن موسكو تشترط رفع علم النظام السوري على معبري باب الهوى واليعربية أو أحدهما للموافقة على تمرير القرار، مع فتح المعابر الداخلية بين مناطق النظام والمعارضة. وناشدت «الإدارة الذاتية» في شمال شرقي سورية، المجتمع الدولي إعادة اعتماد معبر اليعربية لدخول المساعدات إلى منطقة شرقي نهر الفرات التي تضم نحو 5 ملايين سوري، وفق هذه الإدارة، التي حذرت في بيان لها الأحد من «عواقب وخيمة من الناحية الإنسانية» في حال عدم فتح المعبر المذكور الذي أُغلق عام 2020 بفيتو روسي صيني مشترك.

وليس من المتوقع أن تحقق هذه الجولة أي اختراق حقيقي في ملف المعتقلين السوريين لدى النظام منذ عام 2011، إذ يرفض النظام بالمطلق الاقتراب من هذا الملف خشية الملاحقة القانونية لدى محاكم دولية، بل على العكس يفرج النظام بين وقت وآخر عن أسماء معتقلين قضوا تحت التعذيب. وشهد العام الحالي أكثر من عملية تبادل أسرى بين فصائل المعارضة والنظام في إطار صيغة أستانة برعاية تركية-روسية، آخرها كان منذ بضعة أيام، في معبر أبو الزندين في ريف حلب، وبحضور ممثلين عن الأمم المتحدة والصليب الأحمر الدولي، إذ أطلق النظام خمسة معتقلين لديه مقابل خمسة عناصر من قواته كانوا محتجزين لدى فصائل المعارضة. وكانت قد جرت عملية تبادل في مايو/أيار الماضي في المعبر نفسه، تمثّلت بإطلاق «الجيش الوطني» التابع للمعارضة السورية سراح خمسة عناصر من قوات النظام، وإطلاق الأخير سراح أربعة أشخاص بينهم امرأة.

وعُقدت حتى اللحظة 15 جولة في اطار هذا المسار كانت بمثابة «الكارثة» على فصائل المعارضة التي لا تبدي كثير اهتمام بالجولة الـ16، لإدراكها أن النظام وضامنيه ليسوا في صدد اتخاذ خطوات جدية في اتجاه حلول سياسية للقضية السورية، بل إن هذا النظام لا يزال يضع خيار الحل العسكري في حساباته.

وفي هذا الصدد، لا يعتقد القيادي في فصائل المعارضة السورية مصطفى سيجري، أن الجولة الجديدة من مسار أستانة يمكن أن تحقق أي إنجاز سياسي أو عسكري أو على صعيد ملف المعتقلين والمختطفين. ويضيف في حديث مع «العربي الجديد»: «يمكن النظر لأستانة على أنها محطة للتهدئة ومنع التصعيد خشية حدوث انفجار وعملية ترحيل للخلافات القائمة حول المسائل الخلافية بين تركيا وروسيا في ظل غياب إرادة الحل الدولية». وحول إمكانية خروج هذه الجولة بتحديد موعد جولة جديدة من اجتماعات اللجنة الدستورية المنوط بها كتابة دستور جديد للبلاد، يقول سيجري: «أعتقد أن هذه المسألة تحتاج جهوداً أوروبية وأميركية».

ومتفقاً معه، لا يتوقع المحلل السياسي رضوان زيادة، في حديث مع «العربي الجديد»، نتائج إيجابية من هذه الجولة لجهة الملفات الرئيسية المطروحة على الطاولة في العاصمة الكازاخية، لأنه «ليس هناك أي تغيير في الموقف الروسي، والموقف التركي ما زال ينتظر التطورات من الإدارة الأميركية». ويعتقد زيادة أن الجانب التركي «لن يقدّم أي تنازلات للجانب الروسي، لا سيما أن العلاقة بين أنقرة وواشنطن تحسنت بشكل كبير منذ وصول جو بايدن إلى البيت الأبيض»، مضيفاً: «لن يقدّم الأتراك أوراقاً مجانية للروس في جولة أستانة».

استبقت روسيا الجولة بتصعيد في إدلب (عمر حج قدور/فرانس برس)

المساعدات الإنسانية أبرز الملفات على طاولة المحادثات